



امن دول الخليج العربي وتداعياته بعد عام ٢٠٠٣

م. و. علي مزاحم (الغريري)
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المخلص:

هناك موجة من عدم الإستقرار والتوتر على الصعيد الداخلي والخارجي تجتاح منطقة الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، فبحجج واهية تملي الدول الكبرى سياسات سد الفراغ، والتي قصدت بها توارث مغانم، وتارة حقنها بأفكار تبحث عن الشرعية بمصطلحات (الديمقراطية، حقوق الانسان، حقوق المرأة ومشاركاتها السياسية) وهي بالنسبة إلى العالم المتقدم تعد نتاج حقبة طويلة من الممارسة السياسية تدارج العمل بها بفعل تقادم عمرها الزمني وهي في الطريق لتحل محلها قيم جديدة أكثر تطوراً، ومن اللافت للنظر أن هذا السياق النمطي الكلاسيكي قد أو لد لدى العرب بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص صرعة العصر في عالم السياسة.

فبعد أن تمتعت دول الخليج بالإستقلال والتحرر من نير الإستعمار البريطاني، هناك محاولة جديدة متمثلة بالإستعمار الأمريكي الجديد لسد الفراغ بحجة مواجهة ما يسمى آنذاك المعسكر الشيوعي، ولهذه الساعة تعيش هذه المنطقة حالة المتاهة السياسية، فثمة سياق محموم نحو محاولة الإمساك بالتوازن

المطلوب في المعادلة الصعبة بين الحكومات وشعوبها، وبين رفض الأخيرة الهيمنة الأمريكية التي تنعت البلدان الخليجية برمتها بالتخلف والرجعية واستعباد الشعوب، بما يساعد في خلق عوامل مضادة ذات توجهات دينية تهدد مصالح العالم في شتى بقاع الأرض، فأحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ وتداعياتها واحتلال أفغانستان والعراق ماهي إلّا ترجمة بشكل عملي لما تقدم على خريطة العالم السياسية، كل ذلك يجعل دول الخليج العربي تعيش بحالة عدم استقرار. الكلمات المفتاحية: دول الخليج العربي، الإستعمار الأمريكي، الإرهاب، الأمن، الاستقرار السياسي.

المقدمة:

نتيجة التطور التي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال أجهزتها رصدت دول الخليج العربي من خلال مناطق الضعف والقوة فيها، وبذلك وضعت برامجها الإستعمارية والسلطوية والتهيمن بكل ما تملك من قوة لسحق الهوية الدينية القومية التي تشكل نواة تجمع هذه الأمة، ومن ضمن هذه البرامج بعد أن احتلت العراق مطالبتها دول الخليج بالإصلاحات، وخاصة المملكة العربية السعودية التي توجد على أرضها مقدسات المسلمين بكافة ارجاء المعمورة.

إنّ أمن الخليج العربي، وما يتعلق به من تهديدات قائمة ومحتملة، خصوصاً من دول الجوار يشغل حيزاً كبيراً في الفكر الإستراتيجي المعاصر، وأصبح مثاراً اهتمام المفكرين والمحللين الاستراتيجيين وصناع القرار والساسة داخل المنطقة وخارجها، وغدا الخليج العربي ميداناً لصراع المصالح الدولية، فلم تكن التفاعلات الإيرانية مع دول الخليج العربي إلّا جزءاً من خلافات حادة في مسار العلاقات بين الدول، فالتوتر والشك وعدم الثقة طبّعت العلاقات بين



الطرفين، مع أن دول الخليج دائماً تعتبر أمنها جزء من أمن الوطن العربي الكبير.

أولاً- أهمية البحث:

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد كونت صورة مشوهة لهذه الدول نقلتها للعالم بتقاريرها السرية والعلنية بوصفها دول راعية للإرهاب، وأنظمة استبدادية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبهذه فقد خلقت ضجة من الصراعات الداخلية والخارجية وتغذية بؤر التنافس في هذه المجتمعات، بما يجعلها تلهو بعيداً عما يحدث في العراق وفلسطين على مستوى المحيط العربي وخارجياً ما أو جدته هذه الأحداث المتشابكة المتسارعة من رد فعل لدول المحيط كإيران من استعادة طموحها في مد نفوذها لهذه المنطقة، ومحاور الصراع القديم الحديث حول الجزر الإماراتية، والخليج العربي (الخليج الفارسي)، والملف النووي الإيراني، وما يمثله من حالة عدم توازن مقارنة بدول الخليج العربي، وما يعكسه ذلك من ميل ميزان القوى الذاتي في المنطقة لصالح إيران دون وجود ما يوازن هذه القوة من قبل الدول الخليجية العربية، والتي ما زالت تعتمد على الوجود الأمريكي ونفوذه لحمايتها من دول الجوار وخاصة إيران.

ثانياً- هدف البحث:

يكمن هدف البحث في:

- ١- الوقوف قضية العراق وربطها بالإرهاب الدولي.
- ٢- بيان عدم استقرار العراق السياسي في ظل الإحتلال من عام ٢٠٠٣ إلى هذه الساعة.
- ٣- بيان مفهوم قضية الإرهاب الدولي.

٤- الوقوف على البرنامج إيران النووي، والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

ثالثاً- مشكلة البحث:

شهد أمن دول الخليج العربي العديد من التطورات والتغيرات النوعية منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي العربي في مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن من حيث معطياتها ومحدداتها ومركزاتها على النحو الذي اقتضى تغيرات عميقة في طبيعة الأدوار التي تقوم بها القوى الدولية والإقليمية المعنية للحفاظ على أمن وإستقرار الخليج، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وبوجه عام، لا يمكن الجزم والحكم بوجود، أو بقرب تبلور، صيغ جديدة محددة للترتيبات الأمنية في الخليج في المدى المنظور، بإستثناء القائم منها في الوقت الراهن على إعتداد دول الخليج العربي على التعاون الثنائي مع القوى الكبرى في النظام الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، من هنا نجد أن أمن الخليج العربي يحتاج إلى المزيد من التدعيم لمجالات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي، ودوره في تعميق وإيجاد آليات محددة تساهم في عمل هذا المجلس.

رابعاً- منهجية البحث:

سوف نتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توصيف المشاكل العلمية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها في شؤون دول الخليج العربي مع اتهام هذه الدول بالإرهاب، والغاية لرحضة أمن هذه الدول بدقة، وفهم مجموعة من الحقائق التي تعيننا على معرفة طبيعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً لنتائج إيجابية في هذا البحث.



خامساً - هيكلية البحث:

المقدمة

المبحث الأول: قضية الإرهاب الدولي وربطها في قضية العراق.

المطلب الأول: قضية الإرهاب الدولي.

المطلب الثاني: عدم استقرار العراق السياسي في ظل الاحتلال.

المبحث الثاني: البرنامج إيران النووي والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

المطلب الأول: برنامج إيران النووي.

المطلب الثاني: التواجد العسكري الأمريكي.

الخاتمة:

المبحث الأول: قضية الإرهاب الدولي وربطها في قضية العراق

تمهيد وتقسيم:

صوّرت الولايات المتحدة الأمريكية قضية الإرهاب بأنها ظاهرة معقدة، وجريمة خطيرة ضد الشعوب، والحكومات والأفراد، والتي تقوض دعائم الأمن والاستقرار في العالم، ويسبب الأضرار الضخمة على الأفراد، والجماعات وعلى المؤسسات والحكومات، مما يجعل التصدي لهذه الظاهرة أمراً لازماً، والعمل الجاد من أجل معالجتها معالجة شافية وكافية، ويعيق التنمية في كل مجالاتها المختلفة، مع العلم أنّ كل العالم يعرف أنّ ما يسمى بالإرهاب الدولي هو من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في منطقة الشرق الأوسط.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول لقضية الإرهاب الدولي. وبيّنا في المطلب الثاني عدم استقرار العراق السياسي في ظل الاحتلال.

المطلب الأول: قضية الإرهاب الدولي

عرّفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨، في الفقرة الثانية من المادة الأولى الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو اختلاسها، أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".^(١)

وظل هذا المصطلح عام ومطاط خاصةً في خضم الهيجان الأمريكي مع التضليل الإعلامي والحملة على ما يعرف بمكافحة الإرهاب، وأمام هذه الزوبعة نجد أنه ينحسر أو يكاد ينعدم الحديث عن إرهاب الدولة، وعليه يمكن تعريفه بشكله النظري أنه سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرعب، وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين ذلك لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.^(٢) وتتلون الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القائم بالعمل الإرهابي بين أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية أو ثقافية ودينية وحتى نفسية اجتماعية؛ ولكنها تبقى بالنهاية تصطبغ بالصبغة السياسية، فالأهداف السياسية قد تكون آتية من رغبة الجماعات الإرهابية في تدمير الزعامات المترتبة على أجهزة السلطة وبالتالي تغيير نظام الحكم أو الرغبة في النيل من هيبة الدولة أو إضعاف

^(١) دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ٧ / ٥ / ١٩٩٩، وذلك تطبيقاً لنص المادة (٤٠) منها.

^(٢) ليون هارد، عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٢٧ وما بعدها.



تماسكها عن طريق إشاعة جو من عدم الاستقرار فيها أو رغبة في تغيير طبيعة العلاقات الدولية.^(٣)

أما الأهداف الاقتصادية فنجد انه في بعض الأحيان يهدف الإرهابيون تحقيق مصالح خاصة غير مشروعة من خلال ضرب قوة الدولة الاقتصادية أو تخويف المصالح الاقتصادية الأجنبية فيها، أو قد يكون الهدف الحصول على فدية مادية واستخدامها في شراء أسلحة أو تمويل أنشطة هذه المنظمات الإرهابية (مثلما يحدث حالياً في العراق)، أو قد يكون هدف مادي شخصي يأخذ طابع المغامرة والغنى، مثال ذلك الإرهابي (كارلوس) الذي استطاع اختطاف (١١) وزيراً للنفط لـ (١١) دولة أثناء حضورهم لمؤتمر أو بك في عام ١٩٧٥.^(٤)

وقد يكون هدف الأعمال الإرهابية هو خلق جو نفسي مضطرب وحالة من الذعر لدى مواطني الدولة الموجه إليها الإرهاب، يدفعهم في ذلك الكراهية والضغينة، وربما يكون هدف ديني عقائدي مثال ذلك الصراعات والأعمال الإرهابية التي تحدث بين الفينة والأخرى حالياً في العراق؛ وقد يكون هدف ثقافي من أجل نشر القيم الثقافية، وأخيراً قد يرسم العمل الإرهابي صورة (وردية) أكثر تواضعاً من حيث الأهداف، فيكون القصد من وراءه هو الضغط

^(٣) (سايمون ويزمان، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢٩٠ وما بعدها.

^(٤) د. محمد نصر مهنّا مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ١٠٩.

لإخلاء بعض المحتجزين من السجون الذين ينتمون إلى تلك الجماعات القائمة بالفعل ، وهذه ظاهرة أصبحت شائعة في الوقت الحالي^(٥).

هذا وفي أعقاب أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ أصبحت مسألة مواجهة الإرهاب أسبقية استراتيجية عليا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من نجاح العمليات العسكرية في إزاحة نظام طالبان عن السلطة في أفغانستان بحجة انه يأوي تنظيم القاعدة الذي كان مسؤولاً عن أحداث ١١ أيلول، إلا أن الذي لم تغلح فيه الولايات المتحدة الأمريكية هو تدمير الهيكل التنظيمي للقاعدة ، فمصير العديد من قادة هذا التنظيم بقي مجهول وكذلك عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تم تدريبهم في المعسكرات الأفغانية خلال العقد الماضي^(٦).

وهو عكس ما طمحت إليه الولايات المتحدة الأمريكية فقد أكدت الأحداث التي وقعت ان هذا التنظيم استطاع ان يصل إلى أماكن مختلفة من العالم، وإلى اهداف حيوية لم يتصور احد ان التنظيم يستطيع الدخول اليها مما زعزع هيكليات الأمن الداخلي والخارجي بمنظوراتها العملية والنظرية سواء، وهو ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق في آذار/ ٢٠٠٣، فأصبح العراق بؤرة أوية وجاذبة لهذا التنظيم .. بحجة مقاومة الجيش الأمريكي وضرب مصالحه في العراق .

فمثلاً إن منطقة الخليج العربي قبل احتلال العراق كانت تصنف؛ كما تشير بعض الدراسات في المرتبة الرابعة بعد أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا من حيث استهدافها بعمليات ارهابية تخص مجال الطاقة، الا أنها أصبحت

^(٥) برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١/أيلول، ترجمة عماد فوزي الشعيبي، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١٥.

^(٦) د. عبد الكريم إسماعيل، بحث بعنوان (السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة)، منشور مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد السادس، كانون الثاني/ ٢٠١٢، ص٢٩٠.



بعد الإحتلال في المنزل الأولى، وقد تنوعت هذه الحوادث بين تفجير أنابيب وحقول نفط وتدمير مكاتب مقرات شركات الطاقة وخطف خبرائها ، فكان حادث محأو لة تفجير مصفاة أبيق العملاقة في السعودية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠٦، والذي جاء بعد سلسلة من ضرب أنابيب نفط عراقية بشكل متتابع وهي عمليات جاءت بعد التهديد المباشر من قبل (بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة والذي هدد فيه صراحة بضرب أنابيب النفط في الخليج .^(٧)

وهنا يذكر أحمد الفهد وزير النفط الكويتي بقوله: "نشعر بالقلق تجاه منشآت النفطية في الفترة الأخيرة سيما، وأن هنالك الكثير من الرسائل والتصريحات التي لم تصبح اقوال فحسب بل افعال تستهدف المنشآت النفطية والاقتصادية الحيوية".^(٨)

هذا جانب أما من جانب آخر يعتقد بعض الأكاديميين والباحثين ،ضرورة وضع احتمالات استشرافية للإرهاب وأسبابه ودوافعه ، ففضية استخدام العنف وقضية الخلايا النائمة والتطور النمطي في أعمال القاعدة وتواطؤ أجهزة استخبارات دول بالإثارة والدفع لتنفيذ العمليات ،سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأهداف توافق المصالح بين الطرفين يعد من القضايا الأخطر في مسألة القضاء والحد من الإرهاب .^(٩)

^(٧) لينكولن بلومفيلد، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤م، ص٦.

^(٨) د. صبيح عبد الله العامري، رسالة دكتوراه بعنوان (الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية)، جامعة سيات كلمنتس العالمية، فرع بغداد، ٢٠١١م، ص٢٥ وما بعدها.

^(٩) د. خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٠م، ص٦٩ وما بعدها.

إن الاهداف التي يروجها الارهابيون من اعمالهم يتطابق إلى حداً كبير مع ما أو ردناه في مقدمة هذا المطلب والتي يمكن ان نوجزها بالنقاط التالية:^(١٠)
أ-محاربة دول مجلس التعاون الخليجي المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية عقاباً لها على سماحها بإنشاء قواعد عسكرية للولايات المتحدة في بلدانها، وبالتالي فإن القيام مثلاً بتعكير جو السياحة أو ضرب أنابيب النفط، سيحرم هذه البلدان من الحصول على الوفورات المالية جراء جذب السياح أو بيع النفط.

ب-محاربة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في مصدر الطاقة الذي يحصلون عليه من منطقة الخليج العربي.

ت-إمكانية قيام هذه الجماعات والتنظيمات بخرق أنابيب النفط، الممتدة داخل الدول المصدرة لها من آبار الإنتاج إلى معامل التكرير وموانئ التصدير، وهي عادةً أماكن بعيدة معزولة بعمق الصحراء بعيدة عن الحماية الأمنية المحلية، وسرقة النفط المتسرب وتهريبه للبيع في السوق السوداء واستخدام عائداته المادية في الحصول على الاسلحة وجذب اعوان جدد للتنظيم.

ث-ان القيام بهذا اعمال من شأنه تسليط الضوء ولفت الانتباه العالمي إلى مطالب هذه الجماعات في محاولة منها للضغط لتحقيق بعضاً من شعاراتها.

ج-تعظيم تأثير العامل النفسي، الناجم عن الشعور بوقوع منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط تحت تأثير التهديد الدائم وهو ما يزيد من قلق الدول المستهلكة للطاقة والمعتمدة على نفط المنطقة في سد حاجتها من الطاقة، وهو ما قد يؤدي بالنتيجة إلى زيادة اكبر في أسعار هذه المادة.

^(١٠) د. أحمد يونس الجشمي، بحث بعنوان (الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي)، منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٠١٦م، ص ١٠٠ وما بعدها.



المطلب الثاني: عدم استقرار العراق السياسي في ظل الاحتلال

يُلاحظ إن الوضع العراقي غير واضح المعالم لحد الآن، وان أي فشل في العراق قد يهز المنطقة برمتها، فالنزاعات العرقية أو القبلية أو الطائفية سوف تجتاح هذا البلد ناشرة فيه المعاناة على أو سع نطاق متسببة في خلق: (١١) أ-سيل هائل من اللاجئين ، وهو ما حصل بالفعل .

ب-تدخل دول الجوار مثل إيران وتركيا بل وحتى السعودية وسوريا من أجل تأمين مصالحها الخاصة أو لنصرة وكلائها المنتخبين، وهو ما سيؤدي إلى تنافس هذه الدول بطريق غير مباشر على الأرض العراقية حالياً على الأقل .

ت-ان انعدام الاستقرار قد يفضي إلى جعل العراق بؤرة لانطلاق الإرهابيين مفسحاً المجال للجماعات الإرهابية كي تجند وتدريب وتخطط بمنأى عن العواقب والحساب، لا بل أن حتى الدراسات التي تؤكد ان التواجد الكثيف للقوات الأمريكية ولعدة سنين قد يكون مفيداً لضمان التوازن داخل العراق ،تؤكد بالوقت ذاته أن ذلك سوف يعمل دون ادنى ريب عمل مغنطيس يجتذب القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى مستغلة وجودها لتجند الجماعات لصالح قضيتها.

ث- وكنتيجة حتمية لبلد محتل وفاقد لاستقلاله وسيادته ومجرد من جيشه وضعيف عسكرياً يخلق حالة عدم توازن إقليمية وأمنية في المنطقة، ومن طرف آخر ، حتى لو استقر الوضع في العراق وجاء إلى الحكم في العراق نظام سياسي يكن العداء للولايات المتحدة الأمريكية فان العراق قد يبدأ بالسعي من جديد وراء أسلحة الدمار الشامل وبناء قدراته العسكرية بما يعيد المخاوف والشكوك إلى الدول الخليجية من تهديدات لأمنها واستقرارها، أما الديمقراطية

(١١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط٣، دار الشروق، القاهرة،

في العراق، لو كتب لها النجاح وبنت إحيائها للديمقراطيين في أماكن أخرى من المنطقة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في بلدان تخوض في لجة من الصراعات الداخلية والخارجية .

وجدير بالذكر أن ما تقدم يُشعر الدول الخليجية بمخاوف أزاء التدهور الكبير في الوضع في العراق، وتكمن خشية هذه الدول من أن تتخطى أعمال العنف الجارية حالياً في العراق والناجمة عن نشاطات تنظيم القاعدة وعن أعمال إرهابية طائفية اقرب إلى حرب أهلية بين أطراف الشعب العراقي حدود هذا البلد لتنتشر في المنطقة، وهو ما عبر عنه وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن حمد بن محمد آل خليفة قائلاً: "إن الوضع العراقي يشكل خطراً واضحاً على المنطقة برمتها، وهو ما حمل الدول الخليجية الست خلال قمتهم السنوية السابعة والعشرين التي عقدت في الرياض بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٦ إلى توجيه نداء إلى الحكومة العراقية لمطالبتها بحل المليشيات على الفور".^(١٢)

وعبر عن ذلك وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله قائلاً: "نرجو أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياساتهم في العراق مؤكداً أن عُمان وبقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي لا تخشى المد الطائفي بقدر ما هنالك تخوف من استمرار حال فلتان الأمن وتفاقم الوضع في العراق".^(١٣)

والحقيقة الواضحة هي أنعكاس الوضع المتدهور في العراق سلباً على الدول الخليجية؛ حيث يلاحظ أنه خلال عام ٢٠٠٥ شهدت بعض الدول الخليجية

^{١٢} () علي صباح صابر، رسالة ماجستير بعنوان (الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة، ٢٠٠٣ - ٢٠١٤)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥م، ص ١٢٢ وما بعدها.
^{١٣} () د. خلف رمضان الجبوري، بحث بعنوان (الشرعية الدولية والموقف من احتلال العراق)، منشور في مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد (١١)، العدد (٤٠)، ٢٠٠٩م، ص ١٧.



ومنها البحرين والكويت والسعودية ارتفاع وتيرة مطالبة الشيعة بالمزيد من الحقوق السياسية، وهو أمر ينذر بتعرض تلك الدول لخطر الطائفية مما حدا بالكويت إلى اقرار تشريع يحرم الطائفية.^(١٤)

وهو ما حدا بوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل للتأكيد على ذلك قائلاً: "أن تدهور الأوضاع في العراق ما يزال يمثل تحدياً خطيراً لأمن المنطقة وسلامة مستقبلها داعياً إلى وقف جميع أشكال التدخل التي يتعرض إليها العراق".^(١٥)

ولم يذهب بعيداً عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ليكرر ما قاله أقرانه قائلاً: "نحن نشعر أن هناك مخططاً لتقسيم العراق تعمل على تنفيذه جهات خارجية بهدف تميع الهوية العربية وتفتيت الإنتماء الوطني للمواطن العراقي في إشارة إلى تنامي الدور الإيراني في العراق وتأيد فئة على حساب فئة أخرى الأمر الذي يهدد بتقسيم العراق وإقامة نوع من الإستقلال الذاتي للشيعة في الجنوب بحسب تصريحات عدة مسؤولين، ولكن العطية خفف من المخاوف الخليجية من تنامي المد الشيعي في دول الخليج العربي وقال: "أن المواطنين في دول مجلس التعاون سنة أم شيعة لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وهذا ما يشعر به الجميع".^(١٦)

^{١٤}) Francis Fukyama ,state building Government and word in the twenty –first century profile box, London, 2004, Page.194

^{١٥}) د. منار محمد الرشواي، بحث بعنوان (الغزو الأمريكي للعراق، الدوافع والأبعاد)، منشور في كتب المستقبل العربي، السلسلة (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٥٤.

^{١٦}) د. عبد العزيز سرحان، جريمة القرن الحادي والعشرين، الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٥٠ وما بعدها.

المبحث الثاني : برنامج إيران النووي والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة

تمهيد وتقسيم:

يُعد برنامج إيران النووي من البرامج القديمة، والذي يعود إلى عام ١٩٥٧ عندما وقّعت طهران وواشنطن اتفاقية التعاون النووي، وبدء إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث ثم اتخذت إيران أهم خطوة لتنفيذ هذا البرنامج عام ١٩٧٤ عندما أعلن الشاه عن قيام مؤسسة الطاقة النووية، والتي كانت أكثر البرامج النووية طموحاً في الشرق الأوسط بعد البرنامج النووي الإسرائيلي وذلك بتفهم ودعم أمريكيين واضحين في حينه، وقد عاودت إيران تفعيل هذا البرنامج، بعد أن جمّدت أثر إنهيار نظام الشاه، وقيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ولإنتغالها بالحرب العراقية الإيرانية خلال عقد الثمانينات، وذلك من خلال تفعيل محطة بوشهر فضلاً عن مشاريع بناء بين (٣ إلى ٤) مفاعلات أخرى، إلّا أنّ هنالك من يعتقد أنّ الملف الإيراني من أكثر الملفات تعقيداً وربما الأكثر تأثيراً في حاضر الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، فأمن الخليج سيعتمد كثيراً على الشكل النهائي للمواجهة السياسية المتصاعدة، والتي يمكن أن تتحول إلى مواجهة مسلحة بين واشنطن وطهران، بعد أن أنتقلت سياسات التحالف إلى سياسات المواجهة، أما التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي فهو ذريعة للتدخل بشؤون دول الخليج العربي بحجة المخاوف من برنامج إيران النووي.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتاولنا في المطلب الأول الملف النووي الإيراني، وبيّنا في المطلب الثاني الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي.



المطلب الأول: الملف النووي الإيراني

هناك بعض الدراسات التي تؤكد أن احتمالية تمكن إيران من حيازة أسلحة كيميائية وبإلوجية وربما نووية أيضاً على مدى العقود القادمة بات وشيكاً، وبالتالي فإن أي تصادم مستقبلي يقع في المنطقة، بين دول معادية، وأخرى صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، سوف يشتمل على تهديدات باستخدام الأسلحة الكيميائية والإلوجية والنووية، أو حتى الهجوم على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي على الرغم من تمتع الولايات المتحدة بتفوق ساحق في الجو، قد يبقى في استطاعة الصواريخ المعادية أن تضرب أهدافاً في عمق المناطق الصديقة، عندئذ لن تعود القواعد الأمريكية أو الموانئ أو مناطق العمليات الخلفية مواقع محرمة كذلك فإن الصواريخ بعيدة المدى سوف تغير المعادلة الاستراتيجية.^(١٧)

وتكمن الخشية أيضاً أن إيران لا تكتفي فقط بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومواصلة السعي لزيادة ترسانتها الحربية حجماً وتعقيداً بل تمتلك أيضاً طاقات محلية ضخمة تيسر لها التطوير والتصنيع والتحويل وتتصف قاعدتها الفنية بكونها بالغة السعة ومرتبطة بمؤسسات الدولة فضلاً عن إمتلاكها الخبرات الفنية والمواد اللازمة التي تمكنها من المساهمة في برامج تعاونية مع شركاء من داخل المنطقة أو خارجها؛ كما أن القاعدة الفنية الكبيرة قد تسمح لإيران أن تستغل بسرعة ما يتاح لها من منافذ للحصول على المواد الحرجة من الخارج، لكي تدفع بأسلحة الدمار إلى الميدان بسرعة ومن دون سابق أنذار وبذلك فإن

^(١٧) د. خالد حسين، البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٢.

إحدى أهم المزايا التي تتمتع بها إيران هي قدرتها على تدجين التقنيات التي تحصل عليها من أماكن أخرى. (١٨)

إن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة يحفز إيران على السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل وبما أن الخصوم الإقليميين يواجهون مصاعب عند استخدامهم قواتهم التقليدية لأغراض هجومية حتى من دون وجود القوات العسكرية الأمريكية، وبالنظر لحجم التواجد الأمريكي في المنطقة الذي قد يكون أعلى تاريخياً من أي وقت سبق بسبب احتمال مكوث الاحتلال الأمريكي لفترة طويلة في العراق، فقد ينظر إلى أسلحة الدمار الشامل من قبل إيران على أنها وسيلة جذابة وقد تكون الوحيدة لمنع الولايات المتحدة من التدخل في الشأن الإيراني. (١٩)

أن ما يثير الريبة لدى دول الخليج العربي، يكمن في أن الرسائل الصادرة من إيران مزدوجة فتارة مطمئنة وتارة أخرى محذرة من الوقوف إلى جانب الغرب، إن الخطاب التصعيدي غير المستقر هذا يدل على أن إيران تريد أن توصل رسالة بأن القضية الأساسية بالنسبة لها الآن هي القضية النووية، فإذا ما كانت دول الخليج تريد الاستقرار، فيجب ألا تقف إلى جانب السياسة الأمريكية، وهو ما يجعل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي يعيشون قلقاً من هذا البرنامج، سيما مع تباين تصريحات المسؤولين الإيرانيين؛ فمثلاً خلال لقاء الرئيس احمدي نجاد بأمرير دولة قطر يوم الجمعة المصادف ١٢/١٢/٢٠٠٦، أكد نجاد على سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الراسخة في تنمية العلاقات مع

^{١٨} (د. مصطفى إيطاكي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٦م، ص ٤٥.

^{١٩} (د. سناء عبد الله الطائي، موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠١٠م، ص ٢٣.



دول الخليج على مختلف الأصعدة قائلاً: "إن علاقاتنا تستند على مبدأ الأخوة والصداقة والتعاونن الشامل لتعزيز الأواصر الدينية والثقافية والتاريخية المشتركة بين شعوب المنطقة، مشيراً من جانب آخر إلى سياسات التدخل الأمريكي في المنطقة لأثارة الفرقة بين دولها، مؤكداً فشل السياسات الأمريكية والبريطانية في العراق في إثارة الفتنة بين طوائف الشعب العراقي، داعياً دول المنطقة إلى التعاون والوحدة في سبيل إحباط هذه المخططات؛ كما نستطيع أن نستقرأ تأكيد مرشد الثورة الإيرانية الذي يؤكد على تحريم وتجريم استخدام الأسلحة النووية. (٢٠)

ولكن يلاحظ أن مسؤولي إيران هددوا بأن الصواريخ الإيرانية يمكنها الوصول إلى القواعد الموجودة في الخليج؛ إذ ذكر الجنرال (يحيى رحيم صفوي) قائد الحرس الثوري في إيران أثناء إجراءات مناورات عسكرية في الخليج في تشرين الثاني ٢٠٠٦، أن الولايات المتحدة لا تشكل تهديداً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ذاكراً أن الأميركيين متورطون في العراق وأفغانستان وأننا لا نتوقع تهديداً عسكرياً منهم ولكننا بالطبع نعد خططنا الدفاعية مؤكداً أن حرس الثورة والجيش يملكان قدرات دفاعية وراذعة، وأكد الجنرال صفوي أن مناورات (النبي العظيم ٢) التي أطلقت خلالها إيران صواريخ بالستية من نوع (شهاب ٣) يبلغ مداها (٢٠٠٠) كلم، تهدف إلى إظهار القوة العسكرية لإيران مضيفاً، وأعتقد أنه من غير المرجح أن يخلق الأميركيون لنا المشاكل؛ لأنهم يدركون أن قواتهم المنتشرة في دائرة من ألفي كيلومتر يمكن أن

^{٢٠} (د. محمد السعيد إدريس، بحث بعنوان (الخليج والأزمة النووية الإيرانية)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٥)، ٢٠٠٦م، ص ١٠١ وما بعدها.

تتعرض للخطر، وأنهم يعرفون أن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للدفاع عن أراضيها إذا ما تعرضت لهجوم أمريكي. (٢١)

ويمكن الاستدلال من ذلك أن الإيرانيين ربطوا بين سلامة بلدهم، وعدم تعرضه للخطر، وسلامة منطقة الخليج العربي من قول قائد القوات البحرية للجيش الإيراني عميد (بحري سجاد كوجكي) بمناسبة يوم القوات البحرية بقوله: "إن أمن الخليج يكتسي أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعالم برمته، وإن أمن هذا الممر الحيوي قد امتزج باستقلال وسيادة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقيم الثورة الإسلامية، وبالتالي فإن أي تغافل أو تقصير حيال هذا الموضوع سوف تكون له نتائج خطيرة كون إيران البلد الوحيد الذي لديه سواحل طويلة على هذا الخليج والبلد الوحيد الذي لديه سيادة وقدره بحريه على المياه العميقة والقليلة العمق في الخليج وبحر عُمان، مضيفاً أن التطورات في الخليج منذ القدم وحتى الآن كانت تتأثر بحضور وأداء اللاعبين الإقليميين والدوليين، وأن تواجد المعتدين والمحتلين في هذه المنطقة قد حول أوضاع منطقه الخليج الأمنية ليس فقط إلى ساحة للصراع، وأصبحت المنطقة متأزمة أكثر بسبب التواجد اللامشروع للمحتلين ذلك لأن تواجد المحتلين في منطقه الخليج وبحر عُمان ليس له مشروعيه دولية". (٢٢)

وحول ذلك أشار وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية إلى أن هناك عدم ثقة بين إيران من ناحية والولايات المتحدة والغرب من ناحية ثانية في

^{٢١} (د. محمد سعيد باديب، بحث بعنوان (العلاقات بين المجلس وإيران والإعتبارات الأمنية والدفاعية)، منشور في مجلة آراء الخليج، العدد (٢٤)، ٢٠٠٦م، ص ٢١٠.

^{٢٢} (د. عدنان هيجانة، بحث بعنوان (أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل، دراسة إستراتيجية)، منشور في مجلة دراسات إستراتيجية، عمان، المجلد (١٢)، العدد (٤١)، ٢٠٠٧م، ص ١٣.



موضوع الملف النووي، وهذا ما يدل على أن الدول الخليجية لا تريد أن تصبح طرفاً في الضغوط الدولية على طهران؛ لأنها لا تريد معاداة إيران الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة ولا تريد أن تتأزم العلاقة الأمريكية مع طهران إلى درجة حصول مواجهة عسكرية ستتأثر دول الخليج سلبياً من تداعياتها. (٢٣)

هذا وتكمن التبريرات التي تقدمها إيران لإمتلاكها التقنية النووية على

مايلي: (٢٤)

أ-السعي لتطوير المنشآت النووية والحصول على التقنية النووية لخفض الإستهلاك المحلي من النفط والغاز، والذي من شأنه تأمين (٢٠%) من طاقتها الكهربائية؛ إذ تسعى إيران للوصول إلى (٦٠٠٠) الآلاف ميجاوات من الطاقة النووية سنوياً، وبالتالي سيوفر لها ذلك التقليل من اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي بهدف زيادة صادراتها النفطية والحصول على المزيد من العملة الصعبة وذلك في إطار سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب في يوماً ما، وهو أمر يرتبط بالخطة التي وضعتها إيران لنفسها تهدف بأن تصبح قوة اقتصادية كبرى في منطقة غرب آسيا خلال العشرين سنة القادمة بالتالي تحول هذا البرنامج إلى مشروع إيراني قومي حتى أنه لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين.

ب-طموح إيران للبروز كقوة إقليمية على صعيد المنطقة، وهي تعرف أن القدرات العسكرية النووية هي الضمان لهذا الدور في منطقة أصبحت نووية

^{٢٣} (إيمان قطب محمد عز، بحث بعنوان (تحليل الإستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي والمأزق النووي بالتطبيق على الأزمة النووية الإيرانية، ٢٠٠٢-٢٠١٤م)، منشور في مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢٠)، العدد الرابع، ج ٢، ٢٠١٩م، ص ١٨١.

^{٢٤} (روستامي بوفي، تأثير إيران ونفوذها بالمنطقة، ترجمة: فاطمة نصر محمد، ط ١، سطور جديدة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣٦.

بالفعل، فإيران محاطة بقوى إقليمية لها ثقلها على الساحة الدولية والإقليمية ومالكة للسلاح النووي في الوقت نفسه، وهي كل من باكستان والهند والصين وروسيا هذا فضلاً عن الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن ثم فإن امتلاكها لهذه البرنامج النووية يصبح أمر مبرر.

ت-إن الوجود الأمريكي المحيط لإيران من كل الجهات تقريباً، سواء كوجود فعلي متمركز أفغانستان والعراق أو كقواعد عسكرية في منطقة الخليج العربي وتركيا، وحتى كدول حليفة مثل باكستان، يثير لديها الشك والريبة من مخاطر مستقبلية قد تحدث، يحفزها لامتلاك التقنية النووية كعامل ردع على الأقل.

وتصف إيران معارضة الغرب لبرنامجها النووي بأن لها دوافع سياسية مستشهادة على ذلك بعدم وجود معارضة لذلك البرنامج في بداياته أبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي؛ حيث ساعدت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على إرساء دعائم هذا البرنامج مضيئة أن الاعتراضات لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الإسلامية وبداية العداء بين طهران وواشنطن.^(٢٥)

ولكن بمقابل التبريرات الإيرانية توجد مخاوف خليجية من هذا البرنامج النووي، فهناك من يعتقد أن النظام الإيراني يريد ما هو أكثر من الطاقة الكهربائية، فالاهتمام المكثف بهذا البرنامج يزيد كثيراً في رأي المراقبين عمّا تقتضيه الاستخدامات السلمية فيما يؤكد أكاديميون أن إيران تسعى فعلياً إلى امتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لأنتاجه، ونستطيع أن نقسم هذه المخاوف إلى ثلاث عوامل هي:

^{٢٥} (د. إسراء شريف الكعود، بحث بعنوان (الموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني)، منشور في مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (١٦)، العدد الرابع، ص ٢٠١٥م، ص ١٠٠ وما بعدها.



العامل الأمني- منذ بداية استقلال الدول الخليجية والعلاقات بينها وبين إيران تتسم بحالة من الشد والتوتر والتعقيد، فكانت مسألة المطالبات الإقليمية الإيرانية ببعض الدول الخليجية أو بأجزاء منها، والمتمثلة بقضية البحرين، استناداً على ما تدعيه من حقوق تاريخية، وليست قضية الجزر الإماراتية الثلاث ببعيدة عن هذه المسألة، وبالتالي يتمثل الجانب الأول في أن امتلاك إيران للسلاح النووي من المؤكد في أنه سيؤثر على ميزان القوى في منطقة الخليج العربي الذي هو من يميل لكفة إيران، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار امتلاك إيران للعدة والعدد من الناحية العسكرية التقليدية فضلاً عن الخبرة القتالية، فإذا ما زدنا عليها امتلاكها للتقنية النووية مقارنةً بين الحالتين الخليجية والإيرانية نرى أن كفة الميزان ترجح لصالح إيران دون دول الخليج العربي.^(٢٦)

العامل الاقتصادي- إن أبسط الحلول التي قد تسعى إليها دول الخليج العربي مكلف، فهذه الدول إما أنها سوف تبقى ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يعدها البعض أحد عوامل عدم الاستقرار في المنطقة بمزيد من الاتفاقيات الأمنية الدفاعية؛ كما حصل بعد دخول العراق للكويت في آب ١٩٩٠ أو أنها سوف تلجأ إلى الحصول على التقنية والسلاح النووي، وفي كلا الحالتين ستخسر هذه الدول الكثير من ميزانيتها وعوائد نفطها لحفظ أمنها غير المستقر، فكلا الخيارين لا يعد علاجاً شافياً للوضع الأمني غير المستقر، وسيضيع الكثير من فرص التنمية التي قد تفيد في معالجة مشاكل اقتصادية كثيرة يأتي على

^(٢٦) د. محمد عبد الرحمن العبيدي، بحث بعنوان (روسيا والبرنامج النووي الإيراني)، منشور في مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد، المجلد (٦)، العدد (١٦)، ٢٠٠٩م، ص ٢٧٠.

رأسها قضية البطالة التي دفعت عدد غير قليل من الشباب للجوء إلى تنظيم القاعدة.^(٢٧)

وبالفعل فلقد حملت المخاوف حيال البرنامج النووي الإيراني الدول الست على اتخاذ قرار حاسم بالشروع في برنامج نووي مشترك لأغراض سلمية؛ إذ ذكر بيان صدر في ختام قمة مجلس التعاون الخليجي السابعة والعشرين التي عقدت في الرياض بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٦ على أن دول الخليج العربية تريد امتلاك القدرة على إنتاج الطاقة النووية، وأنها أمرت بإجراء دراسة عن إمكانية تنفيذ برنامج مشترك للطاقة الذرية، وقال عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: "إنّ دول المنطقة من حقها الحصول على تكنولوجيا الطاقة النووية لأغراض سلمية"، وهو أمر جاء في وقت تسود فيه مخاوف من طموحات إيران في المجال النووي ووسط شكوك عربية منذ وقت طويل أن إسرائيل تملك اسلحة نووية، ويقول مسؤولون خليجيون أن امتلاك إيران للطاقة النووية من شأنه أن يشعل سباقاً إقليمياً للتسلح مشيرين إلى أن وهي حليف رئيسي للولايات المتحدة ربما تسعى أيضاً لامتلاك التكنولوجيا النووية، ودعا ببيان القمة إيران إلى التعاون مع المجتمع الدولي بخصوص برنامجها للطاقة النووية الذي يُشك في أنه يهدف لإنتاج اسلحة ذرية رغم تأكيد إيران أنه مخصص للأغراض السلمية، وجاء في البيان الختامي: "أن اللجنة العليا أمرت بإجراء دراسة في مجلس التعاون الخليجي بشأن امكانية تنفيذ برنامج مشترك للتكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية".^(٢٨)

^{٢٧} (د. مدحت حمّاد، بحث بعنوان (تقاطعات الداخل والخارج، مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد انتخاب روحاني)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٣)، يوليو/ ٢٠١٣، ص ١٥٣.

^{٢٨} (عبدالله حمود السهلي، رسالة ماجستير بعنوان (رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني)، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤م، ص ٨٧.



العامل البيئي- إن وقوع إيران فوق طبقة زلزالية يؤدي إلى احتمالية حدوث أي مواجهة عسكرية بين إيران وأي دولة ذات الإمكانيات النووية ستعكس آثاره السلبية على دول الخليج العربي لامحالة، سواء كانت هذه المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تستبعد إمكانية الحل العسكري مع إيران أو حتى لو كانت هنالك مواجهة مع إسرائيل فأى تحرك في هذا الإطار ينعكس سلباً على هذه الدول بصورة خاصة من الناحية البيئية أثر الإشعاعات التي ستتبعث، هذا من جانب ومن جانب ثاني أن التقنية النووية الإيرانية تعتمد بالأساس، وبسبب الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية، على التقنية النووية الروسية التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، ومن ثم تصبح دول الخليج أول المتأثرين إذا ما حدث أي تسرب، ومن جانب ثالث فإن إيران وفي إطار محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج العربي، الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد المشعة في مياه الخليج وهو أمر تمتد آثاره لعقود من الزمن^(٢٩).

وتعد الكويت أكثر الدول المعرضة لخطر حدوث تسرب إشعاعي وذلك لقربها من محطة بوشهر الإيرانية؛ إذ لا تبعد أكثر من (٢٧٢) كلم، وبالتالي فإن تأثيرات حدوث التسرب يمكن أن تصل إلى أجواء الكويت في أقل من (١٥)

^{٢٩} (د. محمد أحمد العناني، رسالة دكتوراه بعنوان (الدور الإقليمي لإيران في إطار نظرية تحولات القوى، دراسة تطبيقية مقارنة)، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، ٢٠١٤م، ص ٩٢.

ساعة اذا كانت سرعة الرياح (٥) أمتار في الثانية وفقاً لتصريحات إدارة رصد تلوث الهواء في الهيئة العامة الكويتية للبيئة.^(٣٠)

وهذا ما أشارَ إليه وزير خارجية الإمارات (عبد الله بن زايد آل نهيان) في ختام أعمال الدورة (٩٩) للمجلس الوزاري الخليجي التي استضافتها الرياض في حزيران/ ٢٠٠٦ بقوله: "أن دول المنطقة تتابع البرنامج النووي الإيراني، ولكن صادقين هناك مخاوف بيئية عند دول مجلس التعاون نتمنى من الأخوة في إيران أن يتفهموا ذلك موضحاً أن هنالك الكثير من الإتصالات الدولية مع إيران حول هذا البرنامج، غير أن نظرة دول مجلس التعاون نحوه تتركز في أن يراعي المسافة الجغرافية بين دول المجلس وإيران، موضحاً أن الخليج بحر شبه مغلق ودول الخليج تحلي المياه من هذا البحر وتبرد محطات الطاقة الكهربائية من مياهه وتستخدم هذا البحر لايصال الطاقة لمختلف دول العالم وبالتالي، فإن هذا البحر يُعد رافداً أساسياً للمياه والإقتصاد والكهرباء، وينبغي للأخوة في إيران سماع المخاوف الخليجية ويتفهموها بشكل واقعي".^(٣١)

المطلب الثاني : الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي

هنالك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طرفاً رئيسياً في معظم الحروب التي أندلعت في منطقة الخليج العربي، سواء بشكل غير مباشر أو بشكل مباشر، فيرون أنها مسؤولة عن أندلاع الثورة الإيرانية التي أنتت كرد فعل شعبي عنيف على تدخلاتها في الشأن الإيراني ودعمها اللا محدود لنظام الشاه، الذي كان الحليف الأهم خلال فترة السبعينات من القرن العشرين من

^(٣٠) (Robin B. Wright, (Eds.). "The Iran Primer: Power, Politics, and U.S. Policy", 1st. ed., Washington, D.C., United States Institute of Peace, 2010, Page.154.

^(٣١) (ياغر هاري آر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي-التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١م، ص٥٨.



خلال لعبه دور بارز في سياسة العمودين؛ كما يرون أنها لعبت دور المحرض والمنشط للحرب العراقية- الإيرانية، والتي استمرت لثمان سنوات بغية إضعاف القوتين الإقليميتين واشغالهما ببعضهما، فضلاً عن تحميلها المسؤولية بشكل غير مباشر عما قام به النظام العراقي السابق من احتلال للأراضي الكويتية ومن ثم لعبها دور مباشر في حرب تحرير الكويت وإدخال المنطقة في اتفاقيات أمنية طويلة الأمد أدخلت الولايات المتحدة بشكل صريح من خلال القواعد العسكرية في الخليج العربي، وأخيراً حرب ٢٠٠٣ والتي أزمات الوضع الخليجي بشكل أكثر وضوحاً من خلال:

اولاً- تحفيز خلايا تنظيم القاعدة على مهاجمة القواعد العسكرية الموجودة على أراضي الدول الخليجية في إطار الحملة التي يقوم بها هذا التنظيم للثأر من الوجود الأجنبي على الأراضي العربية ومن هذه الدول التي سمحت بهذا التواجد، ونستشهد هنا بقول أسامة بن لادن: "منذ فطر الله شبه الجزيرة العربية، وخلق صحراءها وأحاطها بما لها من بحار، لم تحل قط أي كارثة كتلك المتمثلة بأولئك الذين استضافوا الصليبيين، فانتشروا في البلاد كالجراد يذنبسون ترابها ويأكلون ثمارها ويتلفون مناطقها الخضراء". (٣٢)

ثانياً- إضعاف العراق بشكل كامل وتجريده من كل قواه العسكرية، وإشغاله في حل الأزمة الأمنية الداخلية، وبالنتيجة فإن تعامل الولايات المتحدة مع الملف العراقي سيحدد مستقبل الأمن في النظام الإقليمي الخليجي؛ لأن الوضع السياسي والأمني غير المستقر والمعقد والغامض في العراق يجعل الأمن في الخليج غامضاً ومعقداً وغير مستقر، فالوضع العراقي وضع غير مستقر لحد الآن،

^{٣٢} (د. أشرف محمد كشك، بحث بعنوان (أمن الخليج في السياسة الأمريكية)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٤)، إبريل/٢٠٠٦، ص ١٧٠ وما بعدها.

وهو امر قد يدوم فترة ليست بالقصيرة حاملاً معه عدة احتمالات منها الاحتمالات المتفائلة ومنها المتشائمة، وهو أمر يطرح تساؤل مشروع حول مستقبل هذا البلد ودوره على الساحة الإقليمية؛ لأن الوجود الأمريكي على الأراضي العراقية يساهم بقدر كبير من حالة اللا إستقرار التي يعاني منها البلد ويطرح تساؤلات حول السياسة الأمريكية تجاهه وتجاه المنطقة ككل، وهو ما دعا وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله واشنطن إلى إعادة النظر في سياستها في العراق متهماً إياها بتسليم هذا البلد إلى تنظيم القاعدة وقال الوزير الذي تقيم بلاده علاقات مميزة مع واشنطن: "يجب أن نقول أن السياسة الأمريكية في العراق سلمت العراق إلى تنظيم القاعدة، ومشكلة الولايات المتحدة في العراق هي في تنظيم القاعدة الذي أصبح متمكناً هناك ويسيطر على مناطق كاملة، وحمل الوزير، الإدارة الأمريكية مسؤولية تدهور الأوضاع في العراق معتبراً أن الإدارة اعترفت بذلك والشعب الأمريكي يدرك ذلك لذا جاءت هذه النتائج لانتخابات الكونغرس في السابع من تشرين الثاني وهزم فيها الجمهوريين^(٣٣)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن العراق المجرد من جيشه والضعيف عسكرياً وإيران القوية عسكرياً يخل بالتوازنات العسكرية والأمنية الإقليمية، فالعراق الضعيف عسكرياً وإيران القوية عسكرياً يخل بمعادلة أمن الخليج العربي ككل، فلا يمكن تصور الأمن بعراق من دون جيش وطني قوي إذا ما قارناه بإيران التي تمتلك جيشاً قوامه أكثر من (٥٠٠) ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية بما في ذلك

³³) Yusuf Sami Farhan Hussein al-Dulaimi, the Kingdom of Saudi Arabia from 1982 to 1995, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Arts, University of Anbar.2014,Page.93.



صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية يصل مداها (١٥٠٠) كيلو متر إضافة إلى أطماعها التاريخية في المنطقة.^(٣٤)

وجدير بالذكر أنّ الإختلال في موازين القوى العسكرية والحيوية لا يشكل أرضية صالحة للأمن في النظام الإقليمي الخليجي؛ لأن هذا الوضع الصعب يفرض ايضاً حلاً صعباً فهو يتطلب إما تفكيك القوة العسكرية الإيرانية أو إعادة بناء القدرات العسكرية العراقية، وكلا الحلين أصعب من الآخر، فالحل الأول يثير إشكالية حول كيفية التعامل مع إيران فهل يتم الحل عن طريق مواجهتها أم الاستمرار في احتوائها أو تجريدها من قدراتها العسكرية وبخاصة القدرات غير التقليدية.^(٣٥)

أما الحل الثاني، فكما هو معلوم أن الجيش العراقي خسر الكثير من ضباطه أصحاب الخبرة والكفاءة والقدرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وحل جيشه ومؤسساته الحيوية، مما اضطر العديد منهم إلى ترك البلاد والسفر إلى الخارج، وحتى الذي بقي منهم تعرض للاعتقال، وأن غالبية أفراد الجيش الحالي يحتاجون إلى مدة طويلة للتمرس واكتساب الخبرات، فضلاً عن أن الجانب الأمني الداخلي أخذ حجماً كبيراً من طاقات وجهود ليس فقط الجيش بل من الموارد المالية المخصصة لهذه المسألة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى من

^{٣٤} () ياغر هاري آر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي-التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٦٠.

^{٣٥} () د. أحمد محمد أبو زيد، بحث بعنوان (العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا)، منشور في مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٥٩)، ٢٠١٩م، ص ٨ وما بعدها.

سيضمن ويضمن دول الخليج العربية في حالة وجود جيش عراقي قوي، أن ما حدث في ٢/ آب/ ١٩٩٠ لن يتكرر. (٣٦)

ثالثاً- إن الوضع الحالي قد حفز إيران على زيادة قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بحجة حماية أمنها من الوجود الأمريكي المباشر بالقرب من حدودها؛ فإن إمكانية حدوث أي مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي صرحت في أكثر من مناسبة وعلى لسان رئيسها جورج بوش بعدم استبعاد الخيار العسكري لتسوية الملف الإيراني، يدفع إيران هي الأخرى بالرد من خلال ضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربي من خلال استخدام صواريخ أرض-أرض وهو أمر ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية على الأرض الخليجية التي تستقر بها القواعد العسكرية الأمريكية أو إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز الذي يعد حلقة الوصل الرئيسة لسير ناقلات النفط من منطقة الخليج العربي للدول الغربية، وهو ما سيؤثر على اقتصاديات دول الخليج التي تعتمد على العملة الصعبة التي تأتيها جراء بيع النفط، وهو أمر ذكره شكر الله عطا زاده، نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني: "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية، وهو أمر سيؤثر لا محالة على سوق النفط العالمية، ورغم أن إمكانية حدوث مثل هكذا أمر مستبعد إلا أنه يبقى احتمال وارد". (٣٧)

^{٣٦} (د. أحمد الخنسا، بحث بعنوان (الشرق الأوسط والخليج في عالم متغير)، منشور في مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٥٩)، ٢٠١٩م، ص ٤٥ وما بعدها.

^{٣٧} (د. محمد بوبوش، بحث بعنوان (الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية)، منشور في مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٥٩)، ٢٠١٩م، ص ١٢٠ وما بعدها.



الخاتمة

بعد أن إنتهائنا من بحثنا المتواضع هذا نلاحظ أن الوضع الراهن الذي تعيشه منطقة الخليج العربي أثر المتغيرات الجديدة، والتي طرأت على المنطقة أدت بالنتيجة إلى زيادة حالة عدم الإستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، فبدلاً من الخشية من التفوق العراقي - الإيراني مقارنة بدول الخليج العربي، أصبحت الخشية الآن من خلايا تنظيم القاعدة المتجذرة في بعض بلدان دول الخليج العربي، والخشية من تحركاتها غير المحسوبة وعنصر المباغته الذي تملكه وامكانياتها في الحاق الأذى الكبير على مصالح هذه البلدان، سواء أكان أذى اقتصادي أو إجتماعي أو نفسي، هذا من جهو ومن جهة أخرى تحول الخشية من سياسات النظام السابق إلى الخشية مما سيكون عليه وضع العراق الحالي، ومدى انعكاس آثاره السلبية على منطقة الخليج العربي، هذا إلى جانب بقاء بل وزيادة التفوق الذاتي الإيراني مقارنة بكل دول الخليج العربي .

والنتيجة بالآخر لن يبقى أمام دول مجلس التعاون الخليجي، الغير راغبة في الدخول في أي تحالفات إقليمية جانبية، سوى الإبقاء على الإتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أن هذه الدول تعي جيداً أن أمنها يتوقف بالمقام الأول على واشنطن، فالدول الخليجية، وعلى الرغم من استيائها من السياسات الأمريكية في المنطقة، إلّا أنها ترى أن رحيل القوات الأمريكية أمر غير مطروح معتبرين أن الوجود الأجنبي واقع لا يمكن إلغاؤه في الخليج نظراً لما تمثله المنطقة من رهانات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ومقرين بأن طهران باتت تتكلم من موقع قوة وثقة، ولا يمكن الإستهتان بهذه القوة التي أصبحت مصدر قلق لدول الخليج بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام.

Abstract:

There is a wave of instability and tension at the internal and external levels sweeping the Arab Gulf region in particular and the Arab world in general. With flimsy pretexts, the major countries dictate policies to fill the void, by which they intended to inherit spoils, and sometimes inject them with ideas that seek legitimacy in terms of (democracy, human rights, Women's Rights and their Political Participation), which, according to the developed world, is the product of long periods of political practice that have been implemented due to the aging of their chronological age and are on the way to being replaced by new, more developed values. It is remarkable that this classic stereotyped context was born among Arabs in general and countries The Arab Gulf in particular is the trend of the times in the world of politics.

After the Gulf states enjoyed independence and liberation from the yoke of British colonialism, there is a new attempt, represented by the new American colonialism, to fill the void under the pretext of confronting the so-called communist camp at the time. At this time, this region is living in a state of political labyrinth. There is a feverish context towards trying to catch the required balance in the difficult equation between Governments and their peoples, and the latter's rejection of the American hegemony, which describes the entire Gulf countries as backwardness, reaction and the enslavement of peoples, which helps in creating counter factors with religious orientations that threaten the interests of the world in various parts of the world. When it comes to the political map of the world, all of this makes the Arab Gulf states live in a state of instability.

Keywords: Arab Gulf states, American colonialism, terrorism, security, political stability.